



التاريخ : 2020/04/27 الموافق :

الإشاري : ش.م 1750/23/

السادة / رئيس وأعضاء اللجنة

بعد التحية ، ،

نحيكم رفقة كتابنا هذا قرار السيد / رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي

و كذلك المبرمة مع جمهورية مالطا بغية إعطاء المبررات القانونية لإلغاء هاتين الاتفاقيتين .
الجوانب الفنية والقانونية لاتفاقية المبرمة بين الدولة الليبية وجمهورية باكستان
رقم (138) لسنة 2020م والمؤرخ في (21/4/2020م) بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها وتتولى دراسة

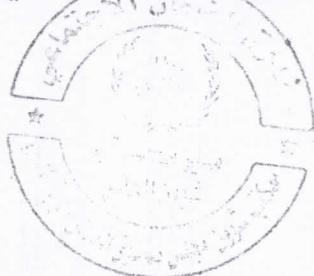
وذلك للتفضل بالاستلام واتخاذ الإجراءات الالزمة بالخصوص ،،،

السلام عليكم

غسان عبد الله ادیپش

مدير مكتب شؤون المجلس

بصندوق الضمان الاجتماعي



رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصناديق الضمان الاجتماعي .
مديرة إدارة الشؤون القانونية .
مسفحة فوضي المجلس .
كذلك .

نجية :



صندوق الضمان الاجتماعي



قرار السيد / رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي رقم (138) لسنة 2020م بشأن تشكيل لجنة وتحديد مهامها

رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي:

- بـ دـ الـ اـطـ
- الإعلان الدستوري الصادر عن المجلس الوطني المؤرخ في (03/08/2011) وتعديلاته.
- قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
- القانون رقم (13) لسنة 1980م، بشأن الضمان الاجتماعي وتعديلاته واللوائح المنفذة له.
- القانون رقم (12) لسنة 2010م ، بإصدار قانون علاقات العمل ولائحته التنفيذية.
- قرار مجلس الوزراء رقم (217) لسنة (2012)، بشأن لائحة الموظفين بعقود.
- قرار اللجنة الشعبية العامة "سابقاً" رقم (176) لسنة 1988م، بشأن إصدار اللائحة المالية لصندوق الضمان الاجتماعي.
- قرار مجلس الوزراء رقم (226) لسنة 2012م، بشأن إعادة تنظيم صندوق الضمان الاجتماعي ، المعدل بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (348) لسنة 2013م.
- قرار اللجنة الشعبية العامة للشؤون الاجتماعية "سابقاً" رقم (14) لسنة (2010) بشأن إصدار الهيكل التنظيمي لصندوق التقاعد.
- قرار وزير العمل والشؤون الاجتماعية رقم (126) لسنة 2016 بشأن تعديل واستحداث إدارات في القرار رقم (14) لسنة 2010م بشأن إصدار الهيكل التنظيمي لصندوق التقاعد.
- قرار لجنة إدارة صندوق التقاعد رقم (11) لسنة 2010م بشأن إصدار التنظيم الإداري الداخلي لصندوق التقاعد - وفروعه ومكاتبها.
- قرار مجلس الوزراء رقم (453) لسنة 2013م بشأن سحب قرار وتقدير حكم.
- الاتفاقية الدولية المبرمة بين الدولة الليبية وجمهورية باكستان.
- الاتفاقية الدولية المبرمة بين الدولة الليبية وجمهورية مالطا.
- كتاب السيد / مدير مكتب العلاقة ذات الدولي ذي الرقم الإشاري (ص ض 1-2-2543) المؤرخ في 28/02/2020م بخصوص الموافقة على تشكيل لجنة تتولى دراسة الاتفاقية المبرمة بين الدولة الليبية وجمهورية مالطا والاتفاقية المبرمة مع جمهورية باكستان .
- وعلى ضوء ما تقدم ووفقاً لما تضمنه العلامة العامة والتشريعات النافذة.

قرارات

مادة (1)

بموجب أحكام هذا القرار تشكل لجنة فنية مالية قانونية من السادة الواردة أدناه، حسب التكوين والصفات التالية وهم :-

الصفة	الادارة	الاسم	ت
رئيس	مستشار قانوني في الادارة العامة للصندوق	أ/ مسعود ميلاد الكراطي	-1
عضو	مدير إدارة شؤون الفروع	أ/ عد رمضان الشنقيطي	-2
عضو	مدير إدارة الشئون القانونية	أديم فرج الشكري	-3
عضو	مدير إدارة التسجيل والاشتراكات والتفتيش	أ/ الناجي سعد المرتضى	-4
عضو	مدير إدارة الشئون المالية	أ/ خالد محمد سرير	-5
عضو	مدير إدارة المعاشات والمنفعة	أ/ نصر محمد شرف الدين	-6
عضو	مدير إدارة المراجعة الداخلية	أ/ عصام الصيد الفزانى	-7
مقدمة	مدير مكتب العلاقات الدولية	أ/ أحمد مسعود المشيطى	-8

مادة (2)

تتولى اللجنة المهام الأولية من هذا القرار القيام بالمهام التالية :-

1- دراسة الجوانب الفنية والقانونية لاتفاقية المبرمة بين الدولة الليبية وجمهورية باكستان وكذلك المبرمة مع جمهورية مالطا، بغية إعطاء المبررات القانونية لإنفاذ هاتين الاتفاقيتين وتقديم مقترن للجهات المختصة في هذا الشأن.

2- ينبغي على اللجنة وضع ضوابط إجرائية وموضوعية لغرض إبرام اتفاقيات دولية تتعلق بتطبيق قانون الضمان الاجتماعي رقم (13) لسنة 1980م، واللوائح المنبثقة عنه وتعديلاتها تراعى فيها مصلحة الرعايا الليبيين القاطنين في تلك الدول.

مادة (3)

يجوز للجنة الاشتراك في تقارير مناسبة من ذوي الخبرة والاختصاص.

مادة (4)

يعين على اللجنة إعداد تقرير مفصل مشفوع بتوصياتها وحالته إليها في أقرب الأجال

مادة (5)

يعمل بهذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره، وعلى كل فيه الخصوص التنفيذ.



د. ادريس حفيظة البروك
رئيس مجلس الإدارة والمدير العام
لصندوق الضمان الاجتماعي

الموقـع: ٢١ / ٤ / ٢٠٢٠ م

قسم القرارات والعقود والاتفاقيات

ناصر المساري: المجري

تمت المراجعة من قبل إدارة الشؤون القانونية

ägkli äbli

GENERAL ADMINISTRATION



صندوق الضمان الاجتماعي Social Security Fund

الإشاري: ش. م/10/1335

التاريخ:

الموافق: 2020/03/04

السيد / مدير إدارة الشؤون القانونية

بعد التحية

بالإشارة إلى كتاب السيد / مدير مكتب العلاقات الدولية رقم (ص ض أ/2-1-2543) المؤرخ في (18/2/2020م) بشأن طلب الموافقة على اقتراح تشكيل لجنة برئاسة الأول وعضوية الآخرين من السادة الواردة أسمائهم حسب الكتاب المرفق.

عليه نحيل إليكم تأشيرة السيد / رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي والتي مفادها (تشكل اللجنة المقترحة حسب التكوين المعتمد من قبلنا) .

تفضلاً يا إسلام واجراءاتكم بالخصوص

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ ..

غسان عبد الله ادیش

مدير مكتب مؤون المجلس

بصندوق الضمان الاجتماعي



٤. رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصناديق الضمان الاجتماعي،
٥. مدير مكتب العلاقات الدولية،
٦. مفتش فوны الملايين.



التاريخ : 24/جمادى الثانية / 1441هـ
الموافق : 18/02/2020

11:58:34 am

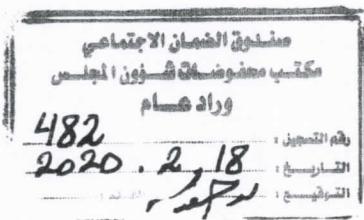
السيد المختارم / رئيس مجلس الإدارة والمدير العام لصندوق الضمان الاجتماعي

بعد التحية،

في إطار تنفيذ توجيهاتكم المستمرة بشأن الاطلاع على الاتفاقيات الثنائية التي وقعت بين الصندوق والعديد من الدول العربية والأوروبية والآسيوية، وذلك للنظر في جدوى استمرارها، وعلى هذا الأساس بدأنا بدراسة الاتفاقيات الآتية: المالطية، الباكستانية.

اولاً: من خلال اطلاعنا على الاتفاقية المالطية المؤرخة في 20/رمضان/1397 ور الموقعة
1988/5/6، وعلى ما جاء في البند "ثانياً" من تعليمات العمل رقم (5) لسنة (1990) بشأن تطبيق
أحكام اتفاقية الضمان الاجتماعي المبرمة بين دولة ليبيا وجمهورية مالطا، وهو إعفاء المستخدمون
المالطيون الذين يعملون داخل ليبيا والخاضعون لاتفاقية، من أداء اشتراك المعاش والمنح المقطوعة
المحدد بلائحة التسجيل والاشتراكات والتفتيش الصادرة لتنفيذ أحكام قانون الضمان الاجتماعي
رقم 13 لسنة 1980 م والذي تبلغ نسبته 10.5% من المرتب او الاجر او الدخل" يتم خصم منهم
2.5% رعاية صحة فقط.

وعليه وإذا ما أردنا التخلل منها وفقاً لاتفاقية، فإن التخلل يبدأ من شهر سبتمبر لسنة 2020، وذلك وفقاً لما ورد في المادة (12) من الاتفاقية والتي فحواها " تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها وفقاً للنظام المتبعة في كل من البلدين المتعاقدين وتسري ملدة ثلاثة سنوات من اليوم الأول من الشهر الميلادي لتبادل الوثيقة للتصديق عليها، وبعد انقضاء المدة يمتد العمل بها





41 جمادى الثانية/24 التاريخ :

ص.ض.أ/2-1-2543 الإشاري :

2020/02/18 الموافق :

11:58:34 am

تلقاءً لنفس المدة إلا إذا رأى أحد الطرفين المتعاقدين الغاءها أو تعديلها بإخطار مكتوب يوجه قبل انتهاء مدتها بثلاثة أشهر على الأقل.

ثانياً: من خلال الاطلاع على الاتفاقية الباكستانية المؤرخة في جمادى الآخر 1399 ور. الموافق 13 من شهر النوار 1988 م، وعلى ما جاء في المادة (5) وعلى البند خامساً من تعليمات العمل رقم (6) لسنة 1990، بشأن إعفاء المستخدمون الباكستان من دفع فرع اشتراك ضمان المعاش والمنح المقطوعة وأداء باقي الاشتراكات الضمانية الأخرى" الرعاية الصحية فقط وهي 2.5% وهي أيضاً حالها حال الاتفاقية الممالطية في حالة ما إذا أردنا التخلل منها، لأنهما يتفقان في حالة الإلغاء في المادة (12) والتي تنص على نفس ما ورد في الاتفاقية الممالطية.

عليه نقترح على سعادتكم تشكيل لجنة برئاسة مدير مكتب العلاقات الدولية وعضوية كلاً من:

• المَهَارِ سَهْدُولِكَارِيَّا رَبِّيَّ
• مدير إدارة الشؤون القانونية

• مدير إدارة التسجيل والاشتراكات والتفتيش

• مدير إدارة المعاشات والمنافع

• مدير إدارة الشؤون المالية

• مدير إدارة المراجعة الداخلية

• مدير إدارة شؤون الفروع

• عَدْرَ عَلَيْبِ الْعَالَمِ لِدُولَتِي مَفْرُر





التاريخ : 1/جمادى الثانية/24

الاشتري: ص 2543-1-2/أ

الموافق : 18/02/2020

11:58:34 am

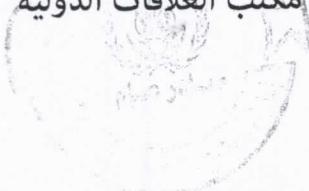
تتلخص مهامها في الآتي:

1. دراسة الجوانب الفنية والقانونية، لإعطاء المبررات القانونية لـإلغاء هذه الاتفاقيات.
 2. تقدم اللجنة مقترن للجهات التشريعية في حالة كان هناك جدوى من إلغاء الاتفاقيات.
 3. تبحث اللجنة عن آلية لعقد اتفاقيات جديدة تكون المصلحة العليا فيها للصندوق مع الدول التي بها أكثر عدد من الرعايا الليبيين.
 4. للجنة الحق بالاستعانت بمن تراه مناسباً.

ولكم الأمر فيما ترونـه مناسـياً

أحمد مسعود المشيشي

مدير مكتب العلاقات الدولية



للحفظ الدوري

المسيطري حليمة مفتاح



اتفاقية الضمان الاجتماعي بين
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
وجمهورية باكستان الإسلامية

ان الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وحكومة
جمهورية باكستان الإسلامية رغبة منهما في تقوية اواصر الصداقة والاحتواء
وتوطيد وتنمية العلاقات المتبادلة بين بلديهما في مجال الضمان
الاجتماعي ، تتم الاعتكاق على ما يلى .

مادة (1)

لاغراض تطبيق هذه الاتفاقية تعنى المصطلحات التالية ما يلى :-

a - التشريعات :

هي جميع القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات المعمول بها في
كل البلدين فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي ، والتأمين الاجتماعي .

b

- السلطة المختصة :

هو مدير صندوق الضمان الاجتماعي بالنسبة للجماهيرية العربية
الليبية الشعبية الاشتراكية ووزير العمل والعوالي العاملة
الباكستانية غير البحار بالنسبة لحكومة جمهورية باكستان
الإسلامية او اي سلطة اخرى يعينها كل طرف متعاقد .

c - المنظمة المعنية :

هي اجهزة الضمان الاجتماعي والتأمين الاجتماعي التي ينطوي بها
تنفيذ التشريعات .

d - المستخدم :

هو مواطن احد الطرفين المتعاقدين الذي يعمل في بلد الطرف الآخر
ويحصل مقابل عمله على اجر او مرتب او دخل من اية جهة كانت .

e - بلد الموطن :

البلد الذي يحمل المستخدم جنسيته .

و - بلد العمل .

البلد الذي يزاول المستخدم عمله على أرضه .

مادة (2)

يُطبّق مبدأ المعاملة بالمثل فيما يتعلق بالاحجام الواردة في هذه الاتفاقيّة .

مادة (3)

المستخدمون التابعون لأحد الطرفين المتعاقددين الذين يعملون داخل إراضى الطرف الآخر ، يخضعون للضمان الاجتماعي ، وتسدد استرداداتهم وفقاً لتشريع بلد العمل ، فيما عدا استرداد ضمان المعاش والمنحة المقطوعة .

مادة (4)

تنطبق معاشات الشيخوخة من قبل بلد المستخدم مالم تنص هذه الاتفاقيّة على خلاف ذلك .

مادة (5)

يتمتع المستخدمون بالرعاية الصحية والاجتماعية وتتولى جهات العمل في بلد العمل وفقاً للتشريعات السارية ، تتعويض المستخدمين عن الأجر أو المرتب أو الدخل المفقود بسبب الولادة أو المرض أو اصابة العمل أو العجز أو الوفاة .

مادة (6)

لا يتحقق المستخدم أية منفعة تقديرية ضمانية من المبالغ التي يعطيها استرداد ضمان المعاش والمنحة المقطوعة بمجرد التصديق على هذه الاتفاقيّة مالم تنص هذه الاتفاقيّة على خلاف ذلك .

مادة (7)

يستمر صرف المعاشات الصنافية التي منحت للمستحبين او للباقين على قيد الحياة من المستحبين عنهم بناء على نصوص اتفاقيه الضمان الاجتماعي السابقة المعقوده بين البلدين وعفا لتشريعات الضمان الاجتماعي في بلد العمل يجور صرف راسمال المعاش لهم بشرط موافقتهم.

مادة (8)

تسوى حقوق المستحبين العاملين في كل البلدين الناشطة عن الاشتراكات الصنافية التي دفعت لصالحهم بما فيها الاشتراكات المسددة خلال المدة من 23/2/1981م وحتى تاريخ العمل بهذه الاتفاقية وعما ليلى .

- ا - يستحق المستحبون الذين لم يتغير منهم معاشات صنافية في المدة المذكورة اعلاه اعانت اجمالية وفقا للنظم والتشريعات المنظمة لهذه الاعانة في بلد العمل.
- ب - تكون قيمة الاعانتة الاجمالية المنصوص عليها في الفقرة السابقة متساوية لتناسبة ((4,335)) من اجر او مرتب او دخل المستخدم الذي دفعت الاشتراكات الصنافية على اساسه وذلك من مجموع الاشتراكات التي سددت لصالحة .
- ج - تصرف الاعانتة الاجمالية للمستخدم بناء على طلبه نقدا دفعه واحد او توديع في حسابه في المصارف ويجور تحويلها الى عنوانه في موطنها طبقا للنظم والاجراءات المالية المعمول بها في بلد العمل

مادة (9)

لاتسرى احكام هذه الاتفاقية على من تستثنىهم تشريعات الضمان الاجتماعي المعمول بها في كل من البلدين .

مادة (10)

تقوم السلطة المختصة او المعنية لدى كل طرف فيما بينها في سبيل تنفيذ هذه الاتفاقية بماله .

- 3) تبادل المساعدات الإدارية بدون مقابل .
- 4) تبادل نصوص التشريعات الخاصة بالضمان الاجتماعي والتعديلات التي تدخل عليها .
- 5) التعاون في مجال الآمن الصناعي و إعادة التأهيل للمستخدمين .

مادة (11)

إى اخلال ي يتعلق بتطبيق او تفسير هذه الاتفاقية يحل عن طريق لجنة مكونة من اربعة اعضاء يعين كل طرف اثنين منها .

مادة (12)

تُخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها وفقاً لتشريعات كل من الطرفين المتعاقدين وتتدخل حين التعاقد من اليوم الأول من الشهر الميلادي التالي لتبادل الوثائق النهائية للتصديق عليها ، وتسرى لمدة ثلاث سنوات ، ويتجدد العمل بها تلقائياً لمدد أخرى مماثلة إلا إذا رأى أحد الطرفين المتعاقدين العاوهَا وذلك باخطار مكتوب يوجه إلى الطرف الآخر بمدله ستة أشهر على الأقل ، وتدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بصفة مؤقتة من تاريخ التوقيع عليها على ان يحتفظ بالحقوق المنصوص عليها في هذه الاتفاقية في حالة الإلغاء .

مادة (13)

تعتبر اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بمدينة اسلام آباد بتاريخ 23 من شهر النوار سنة 1981 ملفاً اعتباراً من تاريخ توثيق هذه الاتفاقية .

مادة (14)

حررت هذه الاتفاقية بمدينة طرابلس بتاريخ 23 ربیع الآخر 1399 من وفاة الرسول الموافق 22 الحوت (نوفمبر) 1989م من نسختين اصليتين باللغتين العربية والإنجليزية وكلاهما متساو في القوة القانونية .

وزير الخارجية

أمين اللجنة الشعبية للمكتب

الشعبي للاتصال الخارجي والتعاون

الدولى

ط/ج . ٣

"الاديمقراطية بدون متراسات شعبية" الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية
الجذم

صندوق الضم — سان الاجتماع

تعلیمات عمل رقم (٥) لسنة ١٩٩٠م
بشأن تطبيق احكام اتفاقية الضمان الاجتماعي
المبرمة بين الجماهيرية العظمى وجمهورية

مالطا

* بعد الاطلاع على قرار الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م وتعديلاته
واللوائح الصادرة تنفيذاً له .

* وعلى اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقع بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشترافية العظمى وجمهورية مالطا بطبع ٢٠ وضمن ١٣٩٧ من وفاة الرسول
الموافق : ٦ من شهر ماي (مايو) ١٩٨٨م بمدinet فاليلـ

* وعلى الاجراءات الادارية الخاصة بتطبيق الاتفاقية المذكورة فانه يراعي في شأن
تطبيقات احكام اتفاقية الاجراءات الادارية تعليمات العمل الطالية :-
أولاً : بـ "نفاذ اتفاقية" :-

تدخل اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقع بين الجماهيرية العربية الليبية الشعبية
الاشترافية العظمى وجمهورية مالطا والاجراءات الادارية المنفذة لها حيز التنفيذ
اعتباراً من ٦ رجب ١٣٩٩ من وفاة الرسول الموافق أول شهر العطبر (فبراير) ١٩٩٠م
ثانياً : الاعفاء من اداء اشتراك المعاش والمعن المقطوعة منه

٤١ - يعفي المستخدمون الماليون الذين يحملون داخل الجماهيرية العظمى وبخضعون
لاتفاقية الضمان الاجتماعي المبرمة بين البلدين من اداء اشتراك المعاش والمعن المقطوعة
المحدد بلائحة التسجيل والاشتراكات والتحقق الصادرة في احكام قانون
الضمان الاجتماعي رقم ١٣ لسنة ١٩٨٠م والذي يبلغ مقداره ٥٪٠ من المرتب
او الاجر او الدخل وذلك تطبيقاً لاحكام المادة (٢) من الاتفاقية .

بـ لا يستحق المستخدمون الماليون المغفون من اداء اشتراك المعاش والمعن
المقطوعة لا ينبع من المعاشات الضمانية والمعن التقديمة والاعباء الاجتماعية وايسـة
منافع تقديرية أخرى وهي بـ اشتراك المعاش والمعن المقطوعة .

جـ ١ يتقدم المستخدمن المطالبون الذين تسرى عليهم الاتفاقية أو المستحقون عليهم من افراد عائلاتهم بطلباتهم وبما رسون حقوقهم^١ لخاصة بجميع الواقع المعاشات والمنافع النقدية الاخرى التي يعطىها اشتراك المعاش والمفع المقطوعة في مواجهة المنظمة المعنوية في جمهورية مالطا.

ولا يجوز لهم ممارسة هذه الحقوق تجاه المنظمة المعنوية في الجماهيرية العظمى وذلك تنفيذا لاحكام المادة (٤) من الاتفاقية .
ثالثا : شروط الخضوع للاتفاقية والاعفاء من اشتراك المعاش والمفع المقطوعة -

يشترط فيمن يخضع للاتفاقية ويعفى من اداء اشتراك المعاش والمفع المقطوعة في الجماهيرية العظمى ما يلي :-

١) أن يحمل الجنسية المالطية .

٢) أن يزاول عمل داخل الجماهيرية العظمى لدى جهة عمل مالطية أو ليبية أو من أي جنسية أخرى يخضعه للضمان الاجتماعي .

٣) أن يهدى موافقته على الخضوع للاتفاقية بتوقيعه على الشهادة التي تصدرها جهة العمل التابع لها تطبيقا للنص المادة (٦) من الاتفاقية .

رابعا : التزام جهات العمل الوطنية وغير الوطنية بالجماهيرية :-

١) على كل جهة هل تزاول نشاطا داخل الجماهيرية العظمى ولديها مستخدمن مطالبين أن تتقدم إلى أجهزة الضمان الاجتماعي المختصه وذلك بتسجيل نفسها كجهة عمل وتسجيل العاملين بها كمسموين مشتركين خلال مدة لا تزيد عن همسة عشر يوما من بداية تشايتها كجهة عمل في الجماهيرية على أن يوفق بطلب التسجيل الآتي :-

أـ شهادة ثبت استخدام المستخدمن المطالبين الخاضعين للاتفاقية بتوقيع وختم جهة العمل ، تتضمن اسماء المستخدمين المطالبين بالكامل وتاريخ ميلادهم وبداية عملهم بالجماهيرية وأجرهم أو مرتباتهم أو دخولهم الخاصة للاشتراك النهائى وتوقيعاتهم بعد اذا طرأ اي تغيير على عدد المستخدمين المطالبين تقوم جهة العمل بارسال ملحق بالمستخدمين المطالبين الجدد يتضمن اسمائهم بالكامل وتاريخ ميلادهم وبداية عملهم واجورهم أو مرتباتهم أو دخولهم وتوقيعاتهم .
 كما يتضمن بيانات المستخدمين المطالبين الذين انتهت اعمالهم وغادروا الجماهيرية

٢- تطبيق جهة العمل باداء الاشتراكات الضمانية المفروضة على جميع العاملين
بعها باستثناء المستخدمين الماليين الخاضعين للاتفاقية فلا يدفع عنهم اشتراك
الماض والمدح المقطوعة وتدفع باقي الاشتراكات الضمانية الاخرى .
خامساً : الحقوق الضمانية للمستخدمين الماليين الخاضعين للاتفاقية :-

يتمتع المستخدمون الماليين الخاضعون للاتفاقية لكافة المنافع الضمانية التي كفلها
قانون الضمان الاجتماعي باستثناء المنافع الضمانية التي يغطيها اشتراك المعاشر
والمنح المقطوعة فتقولاها المنظمة المعنية بجمهورية مالطا .
سادساً : التزام جمهورية الضمان الاجتماعي في البلديات :-

- ١) تسجيل المستخدمين الماليين بعد تسجيل جهة العمل التابعين لها بحسب
على طلبات التسجيل المقدمة من جهة العمل .
 - ٢) منح البطاقات الضمانية لمن يتم تسجيلهم ضمانياً .
 - ٣) تحصيل الاشتراكات الضمانية المستحقة باستثناء اشتراك المعاشر والمدح المقطوعة .
 - ٤) تقديم المنافع الضمانية المستحقة في حالة توافر شروطها تطبيقاً لقانون الضمان الاجتماعي
والاتفاقية الموقعة بين البلديين .
- سابعاً : الحقوق المكتسبة في ظل الاتفاقية السابقة :-

تعتبر الحقيقة اللتامبية والضمانية الناشئة عن تطبيق احكام اتفاقية التأمين رقم ٧٦
الموقعة بين جمهورية العظمى وجمهورية مالطا بتاريخ : ٢٢ / شعبان / ٩٢
من وفاة الرسول الموسى : ١٩٢٢/١٠/٥ مدفوعة للجهة المختصة بالضمان
الاجتماعي في جمهورية مالطا وذلك حتى تاريخ نفاذ اتفاقية الضمان الاجتماعي
في أول شهر شوال (فبراير) ١٩٩٠م وطبقاً لما ورد بتعليمات العمل رقم
() لسنة ١٩٩٠م

هذه التعليمات تعتبر في غاية الاهمية فيما يتعلق بتطبيق احكام اتفاقية
الضمان الاجتماعي المعقودة بين جمهورية العظمى وجمهورية مالطا .
على الاخرة امناء واعضاء اللجان الشعبية للضمان الاجتماعي ورؤساء فروع صندوق
الاجتماعي في البلديات والاخ / المسجل العام لصدق وضيق الضمان الاجتماعي والاخرة مدر
المكاتب والمستشارون لتنفيذ هذه التعليمات وضمها الى اتفاقية الضمان
المشار إليها والا جراءات الادارية المنفذة لها .
* والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته *

الجمهورية العربية الشعبية الاشتراكية الجماهيرية للغربية الليبية

أن الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية وجمهورية مالطا ، وفترة منها في
تقوية أواصر الصداقة وتوطيد وتنمية العلاقات المتبادلة بين البلدين في مجال الفم لأن
الاجتماعي ، تم الاتفاق بينهما على ما يلي :-
مادة (١)

لاغراض تطبيق هذه الاتفاقية فإن المصطلحات التالية تعني ما يلى :-

أ- التشريعات:- جميع القوانين واللوائح والقرارات والتعليمات المعمول بها في كل البلدين فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي .

د- المستخدم :- هى أجهزة الضمان الاجتماعى التى ينطاط بها تنفيذ التشريعات.

هـ- بلد المواطن : - هو مواطن احد الطرفين المتعاقدين يعمل في بلد الطرف الآخر.

وَبَلْدَ الْعَمَلِ :- هُوَ الْبَلَدُ الَّذِي يَنْتَهِ إِلَيْهِ الْمُسْتَخْدِمُ •

٠ هو البلد الذى يحمل على ارضه المستخدم
مادة (٢)

* يطبق مبدأ المعاة بالمثل فيما يتعلق بالإحکام الواردة في هذه الاتفاقية.
ماده (٣)

يُخضع المستخدمون الذين يحصلون لدى جهات عمل في أي من البلدان لتشريعات
الضمان الاجتماعي المعمول بها في بلد العمل وتُسدد اشتراكاتهم وفقاً لذلك فيما عدا
اشتراك ضمـان المعاش والفتح المقطـوقة •
مادة (٤)

لا يحق للمستخدمين الذين تسوى عليهم هذه الاتباقية أو المستحقين منهم من افراد عائلة لهم أن يطالبوا المنظمة المعنية في بلد العمل باية حقوق خاصة بجميع افراء العائلة والطبع المقطرة التي يقطنها اشتراكهم في المعاش .
مادة (٥)

طبقاً للتشريعات المعمول بها في كل المaldiin تتولى جهات العمل أو المظمة المهنية التابعة لـى من الطرفين - حسب الاحوال - تعويض المستخدمين الخاضعين لـى هذه الاتفاقية عن الـاجر أو المـوتب المـفـقـود بـسبب المـرض أو اصـابـة العـمل أو الـولـادـة اذا لم يكن هناك اشتراك ضـمان يـغـطـي المسـاعـدـات التـقـديـة قـصـيرـة الـامـد .

(٧) مادّة

على جهات العمل في اي من البلدين المتعاقدين أن تهدى شهادة الى المنظمة المحلية في بلد العميل بأسماء المستخدمين الذين يخضعون لمذكرة الاتفاقية على أن تشمل الشهادة بيان اجورهم المشترك عليها وتاريخ بدء استخدامهم والمدة المتوقعة لهذا الاستخدام وتاريخ ميلادهم وتوقيعاتهم .

(٧) مادۃ

كافة الالتزامات المترتبة على الاتفاقية المعقدة بين الطرفين في ٢٧ من شعبان ١٣٩٣ وبر
الموافق ٥ أكتوبر ١٩٧٢م، تسوى على النحو الوارد في محضر اتفاق الملحق بهذه الاتفاقية
والموقع ما بين الطرفين بتاريخ ٢٠ رمضان ١٣٩٧ من وفاة الرسول الموافق ٦ من شهر الماء ١٣٨٨هـ
مادة (٨)

(٩)

على جهات العمل التي يعمل لديها مستخدمون يخضعون لهذه الاتفاقية أن تتعاون في مجال الامن الصناعي والسلامة المهنية والوقاية من اصابات العمل وأمراض المهنة مع المؤسسات والمنظمات المختصة بهذه المسائل في بلد العمل .

١٠١

(١١) مادة

أى خلاف يقع بين الطرفين المتعاقدين يتعلق بتطبيق هذه الاتفاقية يحل عن طريق لجنة مكونة من أربعة أعضاء يعين كل طرف اثنين منها ماده (١٢)

(١٢) مادة

٢٠٣ - تخضع هذه الاتفاقية للتصديق عليها وفقاً للنظم المتبعة في كل من البلدين المتعاقدين وتسري لمدة ثلاثة سنوات تبدأ من اليوم الأول من الشهر الميلادي (الفريغورى) التالي لتهادى الوثيقة المبائية للتصديق عليها، وبعد انتهاء هذه المدة يمتد العمل بها تلقائياً لفترة المدة إلا إذا رأى أحد الطرفين المتعاقدين الفاءماً أو تعدلها باخطار مكتوب يوجه قبل انتهاء مدتها بثلاثة أشهر على الأقل.

مادہ (۱۳)

اعتباراً من تاريخ سريان هذه الاتفاقية ينتهي العمل باتفاقية التأمين الاجتماعي المعقدة بين البلدين والموقعة عليهما في ٢٧ من شهريان / ١٣٩٢ الموافق ١٥ أكتوبر ١٩٧٢م.

مادة (١٤)

تم تحرير هذه الاتفاقية وتوقيعها من نسختين اصلتين باللغتين العربية
والإنجليزية وكلا النسختين لهما نفس القوة القانونية .

حررت هذه الاتفاقية بمدينه فاليتا بتاريخ ٢٠ من رمضان ١٣٩٧ من وفاة
الموافق ٦ من شهر الماء (مايو) ١٩٨٨ م .

عن جمهوريه ما
"لوبن غالبي"
وزير السياسة

عن الجماهيرية العربيه الليبيه الشعبيه الاشتراكية
"أبراهيم قوي در"
مدير صندوق النهضه الاجتماعي

صورة طبق الأصل

* ط:خ الرجباني *

"لا ديمقراطية بدون مؤتمرات شعبية"

صدق صندوق الضمان الاجتماعي

التاريخ ٧ / صفر
الموافق ٣ / ٢٨

رقم شاري:

تعليمات عمل رقم (٦) لسنة ١٩٩٠ م
بشأن تقييد اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بين
الجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية العظمى
وجمهورية باكستان الإسلامية

الاخوة/ إمداد اللجان الشعبية للضمان الاجتماعي بالبلديات
الاخوة/ رؤساء فروع صندوق الضمان الاجتماعي
الاخوة/ المسجل العام ومديري الأدارات بالصناديق
الاخوة/ المستشارون ورؤساء المكاتب بالصناديق
الاخوة/ رؤساء أقسام التسجيل والتغذية والمناطق النقدية بامانات
الجان الشعبية للضمان الاجتماعي بالبلديات

بعد التحيية،،،،

بعد الإطلاع على قانون الضمان الاجتماعي رقم (١٣) لسنة ١٩٨٠ م واللوائح
الصادرة تفييداً له

وعلى اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بين الجماهيرية العربية الليبية
الشعبية الاشتراكية العظمى وجمهورية باكستان الإسلامية،
الأولى في مدينة اسلام آباد بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٣٩٢ الموافق
١٣ من شهر النوار ١٩٨٨ م وبصفة نهائية في مدينة طرابلس بتاريخ ٢٣ ربیع
الآخر ١٣٩٩ و الموافق ٢٢ من شهر الحوت ١٩٨٩ م.

فإن يراعى في شأن تطبيق أحكام اتفاقية المذكورة تعليمات العمل التالية:
أولاً: تعتبر اتفاقية الضمان الاجتماعي الموقعة بين الجماهيرية العظمى وجمهورية
باكستان الإسلامية نافذة بصفة مبدلة من تاريخ توقيعها في مدينة اسلام آباد
بتاريخ ٢٣ جمادى الآخر ١٣٩٢ و الموافق ١٣ من شهر النوار ١٩٨٨ م
وبصفة نهائية من أول شهر الصيف ١٩٩٠ م.

ثانياً: يستمر صرف المعاشات السابقة المستحقة للمستخدمين الباكستانيين فمسى
ضل اتفاقية الضمان الاجتماعي السابقة الموقعة بتاريخ ١٧ ربیع الثالث ١٣٩٠
و ٢٢ / ٢ / ١٩٨١ م والمنشورة بمجموعة تشريعات الضمان
الاجتماعي الجزء الثالث صفحة رقم (٤٣٤) .
كملي يجوز لصاحب المعاشات الباكستانيين طلب استبدال المعاش
برأس المال المعاش.

ثالثاً: تسوى وتصرف الاعانة الاجتماعية طبقاً للشروط والقواعد المقرة لاستحقاقها
وذلك لكل من لم يتقدم منه معاش ضئالياً، على أن تكون قيمة الاعانة
المستحقة بواقع (٤٣٥٪) من الأجر أو المرتب المحدد عنه الاشتراكات
الضمانية .

كما يجوز تحويل الاعانة الإجمالية المستحقة لصالح المضمن إلى المشترك الباكستاني

إلى بلده الأصلي الباكستان تتنفيذًا لأحكام المادة (٨) من الاتفاقية الجديدة وذلك

عن المدة من ٢٣/٢/١٩٨١م إلى تاريخ توقيع الاتفاقية الثالثة في ١٤/٢/١٩٨٨م.

رابعاً : ينفع المستخدمون الباكستانيون من سداد اشتراك المعاش والمنحة المقطوعة اعتباراً من ١٣/٢/١٩٨٨م ، ويستعاد باقي الاشتراكات الضمانية

المفروضة إلا خرى طبقاً لأحكام لائحة التسجيل والاشتراكات والتغطيش.

خامساً : لا تصرف أية معاشات أو منافع نقدية أخرى ينفعها إشتراك المعاش والمنحة المقطوعة للمستخدمين الباكستانيين اعتباراً من تاريخ توقيع الاتفاقية بالاحروف الـ على

في ١٣/٢/١٩٨٨م.

سادساً : تتم تسوية أية فروقات للمستحقات الضمانية البالغة من قبل جهات العمل المختلفة عن العمالة الباكستانية في الجماهيرية اعتباراً من ١٣/٢/١٩٨٨م -

تاريخ توقيع الاتفاقية في إسلام آباد بجمهورية باكستان الإسلامية وذلك باستزالت قيمة اشتراك المعاش والمنحة المقطوعة بناءً على ما ورد في البند

رابعاً من هذه التحليمات.

سابعاً : لا تسرى الاتفاقية النافذة في ٢٢/٢/١٩٨١م على مدد العمل السابقة لها

وتعلل طبقاً للتشريعات الضمانية اليافية في الجماهيرية.

ثامناً : تعتبر هذه التحليمات في غاية الأهمية ويطلب التقيد بها ووضعها موضع التنفيذ واعتبار ما ورد في رسالة الاخ مدير إدارة الدراسات والباحثات والخلافات

الدولية المكلف تحت رقم ص ١٩/٥٢٩ المؤرخ في ٢٦ شوال ١٣٩٩

من وفاة الرسول الموسى ٢١ من شهر الماء ١٩٩٠م . بشأن عدم تنفيذ

الاتفاقية حتى توقيع الإجراءات الإدارية ملخصاً.

تاسعاً : أية استفسارات بشأن تطبيق أحكام الاتفاقية يكتبه شانها قسم تنفيذ

الاتفاقيات الضمانية بادارة الشؤون الضمانية بمندوب الضمان

الاجتماعي.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ****

"ابراهيم قيسدر"

أمين لجنة ادارة صندوق الضمان

الاجتماعي

====
* ع / م / الزطيف : م / م /
الله